دور الجهاز المصرفى الكويتى فى تمويل قطاع الصناعة فى الكويت خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٦ مع اشارة خاصة لبنك الكويت الصناعى

ابراهيم نصار سالمان *

مقدمة

من المعروف ان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف وبشكل أساسى على مدى قدرة الاقتصاد القومى على تدبير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المختلفة.

واذا كانت البنوك التجارية تعتبر من المؤسسات الأساسية للحياة الاقتصادية فى اى مجتمع، حيث تتجمع لديها الودائع والمدخرات وتتدفق منها فى شكل قروض واعتمادات إلى القطاعات المختلفة مما يؤدى إلى تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه البنوك لم تعد المؤسسات المصرفية الوحيدة القادرة على اعطاء الوحدات الاقتصادية الراغبة فى الاقتراض- القوة الشرائية اللازمة للحصول على السلع والخدمات، كما أنها لم تعد المؤسسات المصرفية الوحيدة القادرة على تنظيم عملية الادخار، بل هناك مؤسسات مصرفية اخرى بخلاف البنوك التجارية - تستطيع ان تضاعف من حجم وسائل الدفع ، وتقوم بمنح الائتمان اللازم للعمليات المتخصصة ، وتتولى عمليات الإقراض طويل الاجل.

فإذا ما نظرنا الى الحياة الاقتصادية فى اى مجتمع من المجتمعات لوجدنا أن هناك بعض الأنشطة تحتاج الى تمويل طويل الاجل قد يمتد اجله ليصل الى مايزيد عن عشر سنوات، ومثال ذلك عمليات استصلاح الاراضى واقامة العقارات والمنشآت واقامة رأس المال الثابت فى الصناعة .

* د. ابراهيم نصار سالمان : مدرس اقتصاد- كلية التجارة- جامعة عين شمس.

وهذا المجال من مجالات الاستثمار لايعتبر مناسبا بالنسبة للبنوك التجارية حيث إنه لا يحقق لها السيولة المطلوبة التى تتناسب مع طبيعة موارد تلك البنوك .

فضلا عن ذلك ، فإن هناك بعض العمليات المتخصصة التى تحتاج إلى خبرات خاصة ومعرفة بطبيعة العملية الانتاجية من ناحية وطبيعة الاسواق من ناحية أخرى ، ومثال ذلك عمليات تمويل النشاط الزراعى، وهى وإن كانت لا تتطلب ائتمانا طويل الاجل فى معظم الاحيان ، إلا انها تتطلب ترتيبات خاصة تتمثل فى ضرورة وجود فروع كثيرة للبنوك منتشرة فى القرى المتناثرة ، وفى قيام تلك البنوك بإغراق جزء كبير من مواردها المتاحة فى تشييد الأماكن المناسبة لتخزين المحاصيل وخلافه. وهذا النوع من العمليات لا يتناسب أيضا مع البنوك التجارية التى تفضل عادة عدم اغراق جزء كبير من مواردها فى بناء رأس مال ثابت ، والتى تفضل أيضا ان تكون العين موضوع الضمان متمثلة فى أوراق مالية أو تجارية يسهل الاحتفاظ بها فى خزائنها أو تسييلها.

ومن ثم ظهرت الحاجة الى وجود نوع معين من المؤسسات المصرفية (البنوك) ذات الطبيعة التخصصية ، التى تتولى عمليات الاقراض طويل الاجل ، وتقوم بمنح الائتمان اللازم للعمليات غير المناسبة للبنوك التجارية .

ويحتل الائتمان المصرفى الممنوح من قبل البنوك المتخصصة أهمية كبرى فى التمويل الداخلى للتنمية فى الاقتصادات المتقدمة والنامية نتيجة لارتباط هذا الائتمان بالقطاعات السلعية الهامة مستهدفا النهوض بها وتطويرها وتشجيع الاستثمار بها.

وفى الكويت ظل النشاط الاقتصادى حتى منتصف الستينات تقريبا ينحصر فى عمليات وصفقات تجارية واقتصادية بسيطة غير معقدة ، كما كان الإنفاق، سواء الاستثمارى أو الجارى، يأتى بشكل رئيسى من الحكومة فى شكل اقامة مشاريع البنية الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والطرق ومحطات الكهرباء... الخ. وقد استمر هذا الوضع دون تطور كبير حتى بداية السبعينات وعلى أثر ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير عام ١٩٧٤ حدثت زيادة لم يسبق لها مثيل فى ايرادات الكويت نتج عنها توافر سيولة كبيرة أدت الى خلق مؤسسات مالية ومصرفية متعددة متخصصة وغير متخصصة تفاعلت أكثر من قبل مع احتياجات تطور دولة الكويت ، حيث عملت على زيادة حجم الودائع وخلق الائتمان المطلوب للاستثمارات المختلفة التى تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الكويت.

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور الجهاز المصرفى الكويتى فى تمويل التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة وذلك بتحليل موارد واستخدامات البنوك المحلية الكويتية تجارية ومتخصصة - خاصة بنك الكويت الصناعى - للوصول الى حقيقة نشاط هذه البنوك ومعرفة مدى استفادة الاقتصاد القومى منها. كما تهدف الدراسة أيضا الى معرفة الأساليب المناسبة لزيادة المشاركة الايجابية لهذه البنوك فى المستقبل عن طريق تصحيح مسارها ، وذلك لان هذه البنوك أصبح لها نشاط لايمكن التقليل من أهميته فى الاقتصاد القومى ولا غنى عنه فى المشاركة فى إحداث التنمية الاقتصادية بالبلاد.

خطة الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة بعد المقدمة الى مايلى :

أولا : نبذة مختصرة عن التطور التاريخى للجهاز المصرفى فى الكويت.

ثانيا : دور الجهاز المصرفى الكويتى فى تمويل التنمية الصناعية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٦.

ثالثا : دور بنك التنمية الصناعى فى تمويل قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٦.

رابعا : النتائج والتوصيات.

أولا : نبذة مختصرة عن التطور التاريخى للجهاز المصرفى فى الكويت :

كان التجار الكويتيون فى الماضى يلجأون الى البصرة للحصول على الخدمات المصرفية اللازمة لتسهيل عمليات الاستيراد ، حيث لم يكن فى الكويت أى جهاز مصرفى. وفى عام ١٩٤١ منحت الحكومة الكويتية البنك البريطانى للشرق الأوسط امتياز افتتاح فرع له فى الكويت وانتهى هذا الامتياز عام ١٩٧١ ليحل محله بنك الكويت والشرق الاوسط. وبذلك يعتبر فرع البنك البريطانى للشرق الاوسط أول بنك تم تأسيسه فى الكويت.

وفى عام ١٩٥٢، قامت مجموعة العائلات التجارية الكويتية بإنشاء بنك الكويت الوطنى والذى يعتبر أول بنك تجارى كويتى، وقد ظل نشاطه محدودا نظرا لضيق حجم النشاط الاقتصادى المحلى واقتصاره على النشاط التجارى .

ومع ظهور النفط وزيادة العائدات النفطية وبالتالى زيادة كل من المدخرات والاستيراد تطلب

الامر انشاء مزيد من البنوك لسد حاجة الكويت من الخدمات المصرفية ، ولا سيما فى مجالات تمويل التجارة الخارجية وتعبئة المدخرات. وبناء على ذلك تأسس كل من البنك التجارى وبنك الخليج ، وباشرا أعمالهما عام ١٩٦١ [١].

وقد شهدت الكويت بعد ذلك تطورات هيكلية فى الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية من حيث زيادة وتنوع أنشطة البنوك والمؤسسات ، فقد تأسس بنك التسليف والادخار عام ١٩٦١ باسم بنك الائتمان ، ثم تغير اسمه إلى بنك التسليف والادخار عام ١٩٦٥. أما شركات الاستثمار فقد تأسست أول شركة للاستثمار عام ١٩٦٢ باسم الشركة الكويتية للاستثمار وفى عام ١٩٦٤ تأسست الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، وفى عام ١٩٦٧ تأسس البنك الأهلى الكويتى. وبذلك بلغ عدد البنوك أربعة بنوك تجارية وطنية وفرعا لبنك تجارى أجنبى (البنك البريطانى للشرق الأوسط) ، وبنكا حكوميا متخصصا (بنك التسليف والادخار) ، وشركتين للاستثمار ، كما بلغ عدد الفروع المصرفية فى الكويت حتى نهاية الستينات ٣٨ فرعا .

وبعد أن توفر لدى مجلس النقد الكويتى، والذى تأسس عام ١٩٦٠ ، الكوادر الفنية المتخصصة تطلب الامر وجود مؤسسة تقوم برسم السياسة النقدية للبلاد ، وتمارس وظيفة بنك البنوك، وبنك الحكومة ، ولذلك انشئ البنك المركزى ليحل محل مجلس النقد بصدور « القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ فى شأن النقد وبنك الكويت المركزى وتنظيم المهنة المصرفية » . وقد خول هذا القانون البنك المركزى سلطات واسعة للاشراف على الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية فى الكويت . ومن أهم هذه السلطات : يجوز لمجلس إدارة البنك المركزى - كلما دعت الضرورة إلى ذلك - ان يضع القواعد والأحكام التى يجب على جميع البنوك الالتزام بها ضمانا لمستويات السيولة وملاءمتها ، وكذلك يجوز ان يحدد للبنوك الحد الاقصى لقيمة عمليات الخصم أو القروض أو غيرها من العمليات المصرفية التى يجوز لها القيام بها اعتبارا من تاريخ معين [٢].

وخلال فترة وجيزة من الزمن تطور القطاع المصرفى والمؤسسات المالية تطورا ملحوظاً ، فقد حل بنك الكويت والشرق الاوسط محل البنك البريطانى للشرق الأوسط عام ١٩٧١، وتأسس بنك برقان عام ١٩٧٦ ، وفرع بنك البحرين والكويت عام ١٩٧٨ ، وانضم بنكان متخصصان الى الجهاز المصرفى (البنك العقارى عام ١٩٧٣ ، والبنك الصناعى عام ١٩٧٤) وبيت التمويل الكويتى عام ١٩٧٧ .

وبذلك أصبح يعمل فى سوق النقود والمال فى الكويت وحتى نهاية عام ١٩٩٦ عدد من المؤسسات النقدية والمالية مثل البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وشركات الاستثمار. ويأتى بنك الكويت المركزى على قمة الجهاز المصرفى فى الكويت ، كما يعمل فى الكويت سبعة بنوك تجارية هى بنك الكويت الوطنى وبنك الكويت والشرق الأوسط والبنك التجارى الكويتى وبنك الخليج والبنك الأهلى الكويتى وبنك برقان وفرع بنك البحرين والكويت ، هذا بالإضافة الى ثلاثة بنوك متخصصة هى بنك التسليف والادخار والبنك العقارى الكويتى وبنك الكويت الصناعى ، كما يوجد بيت التمويل الكويتى والذى لايمنح فائدة على المدخرات ويتركز نشاطه فى العقار والاستثمارات المختلفة على أسس الشريعة الاسلامية .

وهذا بالاضافة إلى سبع وعشرين شركة من شركات الاستثمار وخمس شركات تأمين وطنية وعدد من محلات الصيارفة ومكاتب الوسطاء الماليين .

ومن أهم سمات الجهاز المصرفى الكويتى طابعه الوطنى حيث لا يسمح بتأسيس بنوك أجنبية أو فروع لبنوك أجنبية باستثناء فرع بنك البحرين والكويت الذى تشترك فيه المصالح الكويتية مع المصالح البحرينية .

وقد نمت الصناعة المصرفية فى الكويت وحققت تطورا سريعا خلال الفترة محل الدراسة، فقد زاد المركز المالى للبنوك المحلية الكويتية من نحو ١١٧٦ مليون دينار كويتى عام ١٩٧٤الى نحو ١١٤٥٩ مليون دينار عام ١٩٩٦ وبمعدل نمو سنوى بلغ فى المتوسط نحو ١٢ ٪ الا ان هذا المعدل شاهد قدرا كبيرا من التذبذب من فترة لأخرى ، فقد تأثر نمو القطاع المصرفى بالنمط العام لنمو الاقتصاد الكويتى وقطاعاته المختلفة ، ففى السبعينات حدث توسع فى الاقتصاد الكويتى بسبب ارتفاع أسعار البترول ، مما ادى الى حدوث توسع وانطلاق فى القطاع المصرفى حيث زاد المركز المالى للبنوك التجارية والمتخصصة بنحو ٢٩ ٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣.

وفى الثمانينات حدث تراجع فى الاقتصاد الكويتى بسبب انخفاض أسعار البترول وأزمة سوق الأوراق المالية مما انعكس على القطاع المصرفى ، فقد ترتب على أزمة سوق الأوراق المالية وماتبعها من انهيار أسعار الأصول المالية والعقارية انخفاض حاد فى قيم ضمانات أصول الجهاز المصرفى وبالتالى عجز قطاع كبير من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم وظهرت مشكلة المديونيات الصعبة ، مما أدى الى قيام الحكومة بصياغة برنامج لمعالجتها عام ١٩٨٦.

وقد ترتب على هذه الأزمة حدوث تراجع فى معدل نمو المركز المالى للبنوك الكويتية ، حيث انخفض هذا المعدل الى نحو ٢ . ٠ ٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ .

وفى التسعينات ، تأثرت وحدات الجهاز المصرفى فى الكويت وتعرضت لمشاكل عديدة بسبب الغزو العراقى للكويت ومن هذه المشاكل مايلى [٣]:

(١) فقدان سجلات البنوك .

(٢) الغاء معظم خطوط الائتمان الممنوحة من البنوك العالمية الى البنوك الكويتية .

(٣) تجميد الأرصدة والاصول الكويتية فى الدول الاخرى .

(٤) انعدام الصفة القانونية التى جعلت تواجد البنوك الكويتية فى الخارج غاية فى الصعوبة .

(٥) تشتيت المصادر البشرية العاملة فى البنوك الكويتية .

(٦) قيام قوات النظام العراقى بنهب خزائن بنك الكويت المركزى وسرقة أوراق النقد التى لم يتم اصدارها بالاضافة الى كميات ضخمة من سبائك الذهب .

هذا بالاضافة الى قيام القوات العراقية بتدمير وتخريب وسرقة الأصول الثابتة والمتداولة فى كافة أنشطة الاقتصاد الوطنى على نحو أدى إلى عجز العديد من مدينى الجهاز المصرفى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك ، وظهرت مشكلة المديونيات الصعبة من جديد وبشكل حاد مما حدا بالحكومة الى مواجهتها عن طريق شراء هذه المديونيات من الجهاز المصرفى مقابل سندات حكومية، أو مضمونة من الحكومة ، بسعر فائدة متغير بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٩٢ ، ثم قامت الحكومة بوضع برنامج لسداد هذه المديونيات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لعام ١٩٩٤ والقانون رقم ٨٠ لعام ١٩٩٥ [٤] .

وقد ترتب على هذه المشاكل التى واجهت الاقتصاد الكويتى والنظام المصرفى بفعل الغزو العراقى حدوث تراجع فى أصول البنوك بصفة عامة ، فقد انخفض حجم الأصول من ١٢٠٣٧ مليون دينار عام ١٩٨٩ الى ٩٩٦٤ مليون عام ١٩٩٣ . وبمعدل انخفاض بلغ فى المتوسط نحو ٤ . ٣ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ . ولكن ابتداءً من عام ١٩٩٤ اخذ المركز المالى للبنوك فى الزيادة حيث زادت أصول البنوك بصفة عامة من ٩٩٦٤ مليون دينار عام ١٩٩٣ الى نحو ١١٤٥٩ مليون دينار عام ١٩٩٦ وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط نحو ٥ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ [٥] .

هذا ويلاحظ أن بنك الكويت الوطنى قد احتل المركز الأول بين البنوك العاملة فى الكويت من حيث المركز المالى ، حيث هيمن هذا البنك على أكثر من ثلث المركز المالى للبنوك الكويتية فى نهاية عام ١٩٩٥[٦] ، اما بالنسبة للبنك الصناعى فلم يختص الا بنحو ٣ ٪ من اجمالى المركز المالى للبنوك العاملة فى الكويت فى نهاية عام ١٩٩٥.

وبالرغم من نمو الصناعة المصرفية فى الكويت ، إلا أن هذه الصناعة شأنها شأن الصناعة المصرفية العربية ، تعانى من بعض المشاكل والتحديات والتى من أهمها : المتغيرات الدولية المتمثلة فى مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال والرقابة المصرفية ، والوحدة الأوروبية وأثرها على النشاط المصرفى العربى ، وصغر حجم الوحدات المصرفية وضعف قدرتها على المنافسة على الصعيدين الإقليمى والدولى ، وعدم مواكبة التطور التكنولوجى فى مجال الصناعة المصرفية ، والتركيز على القيام بالأعمال المصرفية التقليدية المتاحة فى الأسواق المحلية وعدم امتلاك الوحدات المصرفية الخبرة الضرورية لتقديم الخدمات المستحدثة، كما تعانى الوحدات المصرفية الكويتية من التكلفة العالية خاصة فى مجال الانفاق على الأجور والمرتبات والذى يستنفد نسبة مرتفعة من ايرادات هذه البنوك[٧]

ثانيا : دور الجهاز المصرفى الكويتى فى تمويل التنمية الصناعية خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٩٦:

نوضح فى هذا الجزء من البحث دور البنوك المحلية الكويتية فى تمويل التنمية الصناعية وذلك من خلال دراسة تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية خلال الفترة ١٩٧٤- ١٩٩٦، مع توضيح تطور نصيب القطاعات الاقتصادية زراعية وصناعية وخدمية من هذه التسهيلات خلال نفس الفترة . وسوف يتم توضيح اتجاهات وانماط التمويل المحلى للقطاعات الاقتصادية من خلال تقسيم الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٦ إلى ثلاث فترات او مراحل زمنية منفصلة ، نظرا لاختلاف طبيعة كل فترة أو مرحلة عن الأخرى.

المرحلة الأولى (١٩٧٤ - ١٩٨٣) :

تمثل هذه المرحلة التوسع فى النشاط الاقتصادى الكويتى وتسارع ايقاعه بسبب ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وفى هذه المرحلة تضاعفت التسهيلات الائتمانية المقدمة الى القطاعات الاقتصادية نحو ١٥ ضعفا ، حيث زادت من ٢٤٦.٦ مليون دينار كويتى فى نهاية

عام ١٩٧٣ الى ٢ . ٣٨٤٤ مليون دينار عام ١٩٨٣ ، محققة بذلك معدل نمو بلغ فى المتوسط نحو ٦ . ٣١٪ سنويا[٨] .

وقد حصل قطاع التجارة خلال هذه الفترة على النصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية، حيث بلغت حصته نحو ٦ . ٢٧ ٪ من مجموع هذه التسهيلات مقارنة بنسبة ٨ . ٢٤ ٪ للقروض الشخصية، ٨ . ٢٣ ٪ للخدمات المالية ، ٦ . ١٧ ٪ لقطاع المقاولات ، ٥ ٪ لقطاع الصناعة، ٤ . ١٪ لقطاع الزراعة والصيد .

المرحلة الثانية (١٩٨٣ - ١٩٨٩) :

تمثل هذه المرحلة التراجع والركود للاقتصاد الكويتى، ويرجع ذلك الى تفاعل صدمات ثلاث أثرت سلبيا فى النشاط الاقتصادى الكويتى، والصدمة الأولى هى أزمة سوق الأوراق المالية (المناخ) والتى أدت إلى انخفاض حاد فى قيم الأصول المالية والعقارية وبالتالى تراجع الانفاق الخاص الاستهلاكى والاستثمارى، أما الصدمة الثانية فهى الحرب العراقية الايرانية والتى أدت الى شيوع بيئة عدم اليقين وهروب رؤوس الأموال الخاصة، والصدمة الثالثة هى انخفاض أسعار البترول .

وفى هذه المرحلة انخفض معدل النمو السنوى للتسهيلات الائتمانية الى نحو ٣ , ٥ ٪ بدلا من ٣١ , ٦ ٪ خلال المرحلة السابقة ، كما احتلت التسهيلات الائتمانية لقطاع الخدمات المالية والاستثمارات العقارية النصيب الأكبر ، حيث استأثرت بنحو ٣٠ , ١٪ من جملة التسهيلات الممنوحة خلال الفترة المذكورة ، هذا بالمقارنة بنسبة ٢٧ , ٨٪ لقطاع التسهيلات الشخصية ، ٢٢٪ لقطاع التجارة ، ٦ , ٦ ٪ لقطاع المقاولات، ٣ , ١٪ لقطاع الصناعة ، ٠ . ٤٪ لقطاع الزراعة[٩]، وهكذا احتلت التسهيلات الائتمانية الشخصية والتسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات المالية والأنشطة العقارية نحو ٩ , ٥٧ ٪ من التسهيلات الممنوحة خلال هذه الفترة . كما نلاحظ أن الأهمية النسبية لقطاع التجارة والصناعة فى اجمالى التسهيلات قد انخفضت فى هذه المرحلة بالقياس لما كانت عليه فى المرحلة السابقة ، وان ظل قطاع الصناعة فى المركز قبل الأخير واحتل قطاع التجارة المركز الثالث فى هذه المرحلة بدلا من الأول فى المرحلة السابقة.

المرحلة الثالثة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ :

تمثل هذه المرحلة الاصلاح الاقتصادى والمصرفى بصورة عامة وذلك لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن الغزو العراقى للكويت. وفى هذه المرحلة عملت البنوك الكويتية المحلية على توفير

الاحتياجات التمويلية المتزايدة للقطاعات المختلفة للاقتصاد الكويتى ، ومن الجدول رقم (١) والذى يوضح الميزانية المجمعة للبنوك الكويتية فى عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٦ نلاحظ مايلى:

١- اعتماد البنوك المحلية الكويتية بشكل أساسى فى تمويلها للاستثمارات المختلفة على الودائع، فقد شكلت الودائع الخاصة والعامة نحو ٦٤ ٪ من اجمالى المركز المالى للبنوك الكويتية عام ١٩٩٦ .

٢ - زيادة التسهيلات الائتمانية من ٨٣٦,٦ مليون دينار عام ١٩٩١ وبنسبة ٨ ٪ من إجمالى الأصول الى ٣١٧٣ مليون دينار عام ١٩٩٦ وبنسبة ٢٨ ٪ من إجمالى الأصول ، أى أنها تضاعفت نحو ٤ مرات خلال خمس سنوات ، ونسبة الزيادة خلال هذه المرحلة تفوق كثيرا ما كانت

جدول رقم (١)

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية فى نهاية عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٦

مليون دينار كويتى

أصول	١٩٩١	١٩٩٦	خصوم	١٩٩١	١٩٩٦
١- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	١٥٤,١	١٢٣	١ - ودائع القطاع الخاص	٥٥٧١,١	٦٩٨١
			٢ - ودائع الحكومة	٥٣٦,٩	٣٧٤
٢- أدوات الدين العام	٨٩٧,٥	١٧٢٩	٣- مطلوبات أجنبية	٣٧٠,٦	٧٦١
٣- سندات شراء المديونية	٤٨٧٦	٢٨٤٥	٤- حقوق المساهمين	٩٥٢,٥	١٢٣٥
٤- تسهيلات ائتمانية	٨٣٦,٦	٣١٧٣	٥- الودائع المتبادلة بين البنوك المحلية	١٦٤,١	٦٦٠
٥- الاستثمارات المحلية الأخرى	١٠٢٦,٧	٣٢٨	٦- مطلوبات أخرى	٢٧١١	١٤٤٨
٦- أصول أجنبية	٢٠١٣,٢	٢١٦٨			
٧- ودائع متبادلة بين البنوك المحلية	٥٠٢,١	٦٦٣			
		٤٣٠			
الاجمالى	١٠٣٠٦,٢	١١٤٥٩		١٠٣٠٦,٢	١١٤٥٩

المصدر:

البنك المركزى الكويتى، النشرة الاحصائية الفصلية، اكتوبر، ديسمبر، ١٩٩٦. المجلد ٢٢، العدد ٢٤، ادارة البحوث الاقتصادية ص ٣٣-٣٥.

عليه خلال المرحلة السابقة.

والزيادة الملموسة فى أرصدة التسهيلات الائتمانية ، تعنى أن البنوك المحلية آخذه فى إعادة بناء محفظتها من التسهيلات الائتمانية ، كما أن المنافذ المحلية المتوفرة للائتمان المصرفى جيدة وتتمثل فى الفرص المتاحة لتمويل كل من عمليات خصخصة ممتلكات الحكومة من الأسهم والمشروعات الانتاجية فى العديد من القطاعات الاقتصادية المحلية، والتى من المتوقع أن تشهد مزيدا من الفاعلية مع تكثيف الجهود المبذولة للتنمية واصلاح المسار الاقتصادى.

٣- رغم الزيادة المطلقة فى التسهيلات الائتمانية، الا أن نسبة هذه التسهيلات لإجمالى الودائع قد بلغت نحو ٤٣ ٪. وبالنسبة لودائع القطاع الخاص بلغت نحو٤٥٪ فى عام ١٩٩٦ ، وهذا يعنى أن هناك قدرا كبيرا من ودائع القطاع الخاص يتم توجيهه لأغراض أخرى بخلاف الاقراض والخصم.

٤- اصدار سندات شراء المديونية ورغم انخفاض أهميتها النسبية من ٤٧ ٪ عام ١٩٩١ الى نحو ٢٥ ٪ من اجمالى الأصول عام ١٩٩٦ ، الا أنها مازالت مرتفعة واحتلت المركز الثانى بعد التسهيلات الائتمانية ، وترجع أهمية هذه السندات الى أنه قد ترتب على أزمة سوق الأوراق المالية (المناخ) والغزو العراقى للكويت ظهور مشكلة المديونيات الصعبة لدى الجهاز المصرفى، حيث عجزت الوحدات الانتاجية المقترضة عن سداد التزاماتها تجاه البنوك، كما ضعفت ضماناتها الائتمانية وقدرتها على الاقتراض، لذلك عملت الحكومة وكما سبق القول على مواجهة هذه المشكلة عن طريق شراء هذه المديونيات من الجهاز المصرفى مقابل سندات حكومية أو مضمونه من الحكومة بسعر فائدة متغيره بموجب القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٩٢ ، ثم قامت الحكومة بوضع برنامج لسداد هذه المديونيات بموجب القانون رقم ٤١ لعام ١٩٩٣ ، المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لعام ١٩٩٤ والقانون رقم ٨٠ لعام ١٩٩٥.

ولاشك ان النقص فى سندات شراء المديونية ، يعتبر من أهم عناصر الموارد المالية الصافية للبنوك الكويتية خلال عام ١٩٩٦ ، الأمر الذى قد يوفر مصدرا مستقرا لموارد البنوك من الأموال خلال الاعوام القادمة، وربما سيكون بامكان البنوك المحلية توظيف هذه الموارد فى مجالات توظيف مجزية وبشروط تنافسية أفضل ، على النحو الذى قد يؤدى الى المزيد من التحسن فى ربحية تلك البنوك.

٥- قيام البنوك الكويتية مجتمعه بتوظيف نحو ٢٠ ٪ من إجمالى مركزها المالى فى الخارج عام ١٩٩٦ . وتتركز الأصول الاجنبية للبنوك الكويتية المحلية عادة فى ودائعها لدى البنوك الأجنبية والأرصدة لدى البنوك المراسلة وفى التسهيلات الائتمانية التى تقدمها لغير المقيمين ، بالاضافة إلى استثماراتها فى الأوراق المالية الأجنبية ، الحكومية وغير الحكومية.

وباستبعاد الخصوم الأجنبية والمتمثلة فى ودائع وأرصدة البنوك الأجنبية لدى البنوك المحلية كبنوك مراسلة أو ضمن خطوط الائتمان المفتوحة معها ، نجد ان صافى الأصول الأجنبية قد بلغ نحو ١٣ ٪ من إجمالى المركز المالى للبنوك المحلية الكويتية عام ١٩٩٦ .

ولاشك ان ارتفاع نسبة الأصول الأجنبية مقارنة بالأصول الأخرى ، يرجع الى حد ما الى ضيق حجم السوق وعدم تنوع الأنشطة الاقتصادية المحلية وعزوف الكثير من التجار عن الاقتراض وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة على العملات الاجنبية ، مما يجعل الجهاز المصرفى الكويتى ينظر الى الأصول الأجنبية على انها مربحة أكثر من العمليات الأخرى .

وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة الا أنها أقل مما كانت عليه فى المراحل السابقة ، ففى خلال المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ زادت الموجودات الاجنبية بنحو ١٧ ٪ فى المتوسط سنويا وبلغ متوسط نصيبها نحو ٣١ ٪ من اجمالى أصول البنوك خلال نفس المرحلة ، وفى خلال مرحلة الثمانينات ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ، تراجع معدل نمو هذه الموجودات الى نحو ٣,٥ ٪ سنويا وانخفض متوسط نصيبها فى اجمالى الاصول الى نحو ٢٤,٧ ٪ خلال نفس الفترة ، وخلال التسعينات تراجعت نسبة الموجودات الأجنبية الى اجمالى الأصول بسبب قيام البنوك الكويتية بتصفية بعض أصولها الأجنبية بناء على تعليمات البنك المركزى الكويتى ، وذلك لسداد التزاماتها الدولية خلال فترة الغزو والاحتلال حفاظا على سمعتها ومصداقيتها فى السوق المحلى والدولى، ففى خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦ انخفض متوسط نصيب الأصول الأجنبية الى نحو ٢٠٪ من إجمالى الأصول.

٦- بالنسبة للأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى التسهيلات الائتمانية خلال مرحلة التسعينات ، نلاحظ - كما يتضح من الجدول رقم (٢) - مايلى :

أ- نتيجة لزيادة اجمالى التسهيلات الائتمانية وانخفاض أرصدة القروض الاستهلاكية ، نجد أن التسهيلات الائتمانية المحلية المستخدمة فى تمويل الأنشطة الاقتصادية وفى غير مجال القروض الاستهلاكية قد زادت من نحو ٣١٨ مليون دينار عام ١٩٩١ الى نحو ٢٦٥٨ مليون دينار

جدول رقم (٢)
تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية المحلية
للقطاعات المختلفة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦

القطاعات	١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦		متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٦
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	
قطاع التجارة	٣٠١.٣	٣٦	٣٩٢.٧	٣٨	٤٨٤.٥	٣٩	٥٣٢.٣	٣١.٣	٤١٨.٤	١٧.٢	٥١٩	١٦.٤	٢٩.٧
قطاع الصناعة	١٨.٩	٢.٣	٣٦.٢	٣.٥	٤٩.٥	٤.٠	١٢١.١	٧.١	١٦٠.٦	٦.٦	٢٢٥.٢	٧.١	٥.١
قطاع الزراعة	١.١	٠.١	٥.٦	٠.٥	٤.٤	٠.٤	٦.٤	٠.٤	٨.٧	٠.٤	٩.٩	٠.٣	٠.٤
التسهيلات الشخصية	٣٣٢.٤	٣٩.٧	٣٣٨	٣٢.٧	٣٦٦.٢	٢٩.٥	٤٦٥.٧	٢٧.٣	١١٧١.٨	٤٨.١	١٤٥٦.٥	٤٥.٩	٣٧.٢
قطاع العقار	٧١.٢	٨.٥	٥٥.٥	٥.٤	١٠٥.٠	٨.٥	١٩٥.٩	١١.٥	٢٣٥.١	٩.٧	٤٢٠.٦	١٣.٣	٩.٤
أخرى	١١١.٧	١٣.٤	٢٠٤.٧	١٩.٩	٢٣١.٣	١٨.٦	٣٨١.٨	٢٢.٤	٤٤١.٧	١٨	٥٤١.٩	١٧.٠	١٨.٢
الاجمالى	٨٣٦.٦	١٠٠	١٠٣٢.٧	١٠٠	١٢٤٠.٩	١٠٠	١٧٠٣.٢	١٠٠	٢٤٣٦.٣	١٠٠	٣١٧٣.١	١٠٠	١٠٠
ومنه القروض الاستهلاكية	٥١٨.١		٤٧٠.٢		٤٨٤.٦		٥٢٢.٨		٥٢٥.٣		٥١٥.٦		

المصدر: بنك الكويت المركزى ، التقرير السنوى ،أعداد مختلفة.

عام ١٩٩٦ وبنسبة زيادة قدرها نحو ٧٤٥ ٪ .

ب - يشير التوزيع القطاعى لأرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية الى القطاعات الاقتصادية، فى نهاية عام ١٩٩٦، الى أن الزيادة فى هذه التسهيلات والتى بلغت (٧٦٣.٨ مليون دينار) مقارنة بعام ١٩٩٥، قد شملت مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية باستثناء القطاعات الأخرى [١٠].

جـ - هيمنت التسهيلات الشخصية والتسهيلات الائتمانية للعقار على نحو ٥٩ ٪ من اجمالى أرصدة التسهيلات المحلية عام ١٩٩٦، ويلاحظ أن هذه التسهيلات الشخصية والعقارية والتى يستخدم معظمها فى تمويل عمليات المضاربة على الأسهم والعقارات ، تلعب دور المحرك فى نمو التسهيلات الائتمانية التى يتيحها الجهاز المصرفى الكويتى لتمويل النشاط الاقتصادى .

د - احتل قطاع التجارة المركز الثانى بعد التسهيلات الشخصية ، حيث حصل على نحو ١٦٪ عام ١٩٩٦، كما حصل فى المتوسط على نحو ٣٠ ٪ من التسهيلات الائتمانية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٩٦ ، ويلاحظ أن الأهمية النسبية لهذا القطاع بالنسبة لاجمالى التسهيلات الائتمانية، أخذت فى الزيادة بعد تحرير الكويت والتوسع فى الاستيراد وذلك حتى عام ١٩٩٣، ولكن هذه النسبة أخذت فى التراجع بعد ذلك حتى وصلت الى أدنى مستوى لها عام ١٩٩٦، وذلك بالرغم من زيادة القيمة المطلقة لهذه التسهيلات من نحو ٣٠١ مليون دينار كويتى عام ١٩٩١ الى نحو ٥١٩ مليون دينار عام ١٩٩٦ وبنسبة زيادة قدرها ٧٢ ٪.

هـ - زادت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المقدمة الى قطاع الصناعة فى اجمالى التسهيلات الائتمانية المستخدمة الى نحو ٥ ٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٦ بدلا من ٣.١٪ خلال الفترة السابقة ١٩٨٣ - ١٩٨٩، ويلاحظ أن أعلى نسبة حصل عليها قطاع الصناعة من التسهيلات كانت ٧,١ ٪ خلال عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ . وبالرغم من زيادة نصيب قطاع الصناعة من التسهيلات الائتمانية الا أنه ظل يحتل المركز قبل الاخير ، حيث يأتى بعده قطاع الزراعة وبمتوسط نصيب قدره نحو ٠.٤ ٪ خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦ .

مما تقدم نجد أن التسهيلات الائتمانية بالرغم من زيادتها الا أن نسبتها إلى إجمالى أصول البنوك المحلية الكويتية منخفضة ، كما أن نسبة هذه التسهيلات إلى اجمالى الودائع قد انخفضت من ٨٩ ٪ عام ١٩٩٠ الى نحو ٤٣ ٪ عام ١٩٩٦[١١] ، وهذا يعنى حدوث زيادة كبيرة فى

تخصيص الودائع لأغراض أخرى بخلاف الاقراض والخصم .

كما نجد أن قطاع التجارة قد حصل على نحو ٢٧ ٪ فى المتوسط سنويا من اجمالى التسهيلات الائتمانية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٦ ويرجع استئثار قطاع التجارة بحصة كبيرة من الائتمان المحلى الى الخلفية التاريخية لنشأة البنوك التجارية فى دولة الكويت وممارساتها الموروثة من جهة ، وتفضيل البنوك لتمويل العمليات التجارية بحكم طبيعتها قصيرة الأجل ، وعوائدها المرتفعة نسبيا ، ومحدودية المخاطر المتعلقة بها من جهة أخرى.

أما بالنسبة لقطاعى الصناعة والزراعة ، فإنه من الملاحظ تدنى نسبة الائتمان الممنوح لهما من قبل البنوك المحلية الكويتية ، حيث حصل قطاع الصناعة على نحو ٤.٣ ٪ وقطاع الزراعة والصيد على نحو ٠.٧ ٪ من اجمالى التسهيلات الائتمانية خلال الفترة ٧٤ - ١٩٩٦. ويرجع تدنى تلك النسبة أساسا الى ان التمويل اللازم لأنشطة هذين القطاعين يتميز بطول أجله مقارنة بطبيعة موارد البنوك التجارية ، كما ان عدم وجود أسواق مالية متقدمة جعل من الصعب على البنوك تطوير أدوات استثمارية مناسبة ، وعلى وجه الخصوص اصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل تمكنها من استقطاب الموارد ذات الآجال الطويلة اللازمة لتلبية احتياجات تمويل المشاريع الاستثمارية فى هذين القطاعين ، هذا بالاضافة إلى أن توفير هذا النوع من التمويل يستدعى وجود الخبرات اللازمة لاعداد دراسات الجدوى للمشاريع الانتاجية وتوفير تركيبه من الخدمات التمويلية المواكبة لاحتياجات هذه المشاريع ، الأمر الذى لم تعمل البنوك على تطويره بالدرجة الكافية.

ثالثا : تطور دور البنك الصناعى الكويتى فى تمويل القطاع الصناعى :

نتيجة للمشكلات والتقلبات التى يتعرض لها الاقتصاد الكويتى ، نظرا لكونه اقتصادا أحادى المورد ، كان تنويع القاعدة الانتاجية ومازال المحور الرئيسى والمنهاج العام للسياسة الانمائية فى دولة الكويت ، ويحتل التصنيع مركزا مرموقا بين البدائل المتاحة والممكنة لتعدد مصادر توليد الدخل القومى.

ولدفع حركة التصنيع فى الكويت قامت الحكومة بتوفير عدد من الحوافز للقطاع الخاص تتمثل فى قروض طويلة الأجل وبشروط ميسرة وتوفير خدمات الهياكل الأساسية والاعفاء من الضرائب ومستوى معين من الحماية الجمركية ... الخ .

وبالرغم من ذلك فإن نصيب قطاع الصناعة التحويلية من اجمالى الاستثمارات لايتناسب مع

المسئولية الملقاه على عاتقه ، حيث نجد ان نصيب هذا القطاع من اجمالى الاستثمارات المستهدفة خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩ قد قدر بنحو ٩.٤ ٪ فقط[١٢].

وقد ترتب على ذلك ان نصيب قطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق لم يزد عن نحو ١١ ٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ٨٧ - ١٩٩٥ . وهى مساهمة ضئيلة بالقياس إلى الامكانيات المتوفرة لدى الكويت والخاصة باقامة صناعات بتروكيماوية كبيرة ، هذا وتحتل صناعة المنتجات المعدنية المركز الأول على مستوى قطاع الصناعة التحويلية ، يليها فى الأهمية قطاع المنتجات الكيماوية ثم صناعة مواد البناء وبنسبة ٢١.٢ ٪ ، ١٦.٩ ٪ ، ١٥.٢٪ على التوالى وذلك فى نهاية عام ١٩٩٥[١٣].

وقد لاحظنا فيما سبق ان الجهاز المصرفى الكويتى بكافة وحداته لايخصص الجزء الأكبر من قروضه للقطاع الصناعى وانما لقطاعات اخرى مثل التجارة والتسهيلات الشخصية، هذا بالإضافة الى ان الغالبية العظمى من قروض الجهاز المصرفى قروض قصيرة الأجل وبالتالى لاتناسب احتياجات الاستثمارات الصناعية ، وهذا الأمر ليس خاصا بالكويت بل تعرفه معظم الدول النامية ، ولذلك تلجأ هذه الدول إلى إنشاء البنوك المتخصصة باعطاء الائتمان الذى يتناسب مع طبيعة الاستثمارات الصناعية ، ولتكون همزة الوصل بين كافة وحدات الجهاز المصرفى والمشروعات الصناعية [١٤].

وتقوم البنوك الصناعية بالعمل على النهوض بالصناعة وذلك بالمشاركة فى تدعيم المؤسسات الصناعية وتمويل مشروعاتها ، وتقديم القروض على آجال طويلة خصوصا فى مرحلة التنمية كما تتيح الفرص أمام الوحدات الصناعية الكبيرة للحصول على قروض لتجديد آلاتها بما يتمشى والتقدم الصناعى السائد ، كما تساعدها فى الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة من الداخل أو الخارج، هذا بالإضافة الى مساعدة الصناعات الصغيرة من خلال المساهمة فى رأسمالها وتقديم المعونات الفنية لها وكذلك تقديم المساعدات فى مجال التسويق [١٥].

ونوضح فيما يلى الدور الذى يقوم به بنك الكويت الصناعى فى تمويل قطاع الصناعة التحويلية الكويتية من خلال التعريف باهداف البنك ومصادر تمويله واجمالى القروض التى قدمها وأهم الصناعات التى اشترك فى تمويلها.

١ - نشأة البنك وأهدافه :

رأت الحكومة الكويتية أنه من الضرورى - من أجل تحقيق الأهداف المخططة للاقتصاد

الكويتى - انشاء بنك للتنمية الصناعية ، توكل اليه مهمة تمويل الصناعات وتشجيع انشائها. ولذلك تأسس بنك الكويت الصناعى فى أواخر عام ١٩٧٣ ، بمبادرة من الحكومة الكويتية والتى شاركت فيه ممثلة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزى مع القطاع الخاص ممثلا فى البنوك التجارية وشركات التأمين وبعض المؤسسات الصناعية الكبيرة .

ويهدف البنك الى تشجيع التنمية الصناعية فى الكويت عن طريق تحقيق الأهداف التالية[١٦]:

أ - المساهمة فى تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية فى الكويت وتحديد افضل القطاعات ومجالات النشاط الصناعى التى تتلاءم مع الظروف والضوابط المحلية لهذه التنمية.

ب - المبادرة الى تأسيس المشروعات الصناعية فى القطاعات الصناعية التى يؤمل ان تتحقق فيها أفضل النتائج.

جـ - المشاركة الفعالة فى ملكية مشاريع جديدة فضلا عن منحها القروض لآجال متوسطة وطويلة ، وكذلك إقراض مشاريع توسعة الصناعات القائمة وتحديثها.

د- تقديم مختلف الخدمات المصرفية للصناعة والصناعيين بالكويت.

هـ- تمويل المشروعات الصناعية خارج الكويت ، وبخاصة فى منطقة الخليج ولا سيما المشروعات التى تنطوى على مساهمات كويتية .

و- استقدام التكنولوجيا التى تحتاج اليها الكويت وتحديد شركاء أجانب تتوافر لديهم الخبرات اللازمة.

وبالاضافة الى هذه الأهداف الرئيسية ، فقد التزم بنك الكويت الصناعى ، بتوجيه من بنك الكويت المركزى بتشجيع انشاء السوق المالية وتطوير السوق النقدية وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الكويتية .

ويعمل البنك على تمويل المشروعات الصناعية التى يقتنع بجدواها وربحيتها عن طريق الاقراض وحده ، ويحكم ذلك (عقد قرض) ، أو قد يقوم البنك بالاضافة الى الاقراض بالمساهمة فى رأسمال الشركة صاحبة المشروع ويحكم ذلك (عقد قرض واستثمار) وذلك تبعا لمصلحة المشروع . هذا ولايجوز ان يتعدى تمويل البنك لأى مشروع ٢٠ ٪ من مجموع رأسمال البنك واحتياطياته والقروض طويلة الأجل المتوفرة لديه . وله أن يقوم بعمليات التمويل مع مصادر أخرى

فى شكل قروض مشتركة أو قروض موزعة على شرائح ، ولكن لايجـوز له تقديم قروض غرضها عمليات عقارية أو انشاءات سكنية لا تتصل بالمشاريع الداخله فى نطاق اختصاصه .

٢ - مصادر تمويل بنك الكويت الصناعى :

تم تحديد رأسمال بنك الكويت الصناعى بعشرة ملايين دينار كويتى دفعت بالكامل ، وتمتلك حكومة الكويت ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزى ٤٩ ٪ من الأسهم ، بينما يمتلك المؤسسون الآخرون ٥١٪ .

ولدعم البنك بالموارد المالية التى تتناسب حجما وتكلفة مع أهدافه فى تطوير الصناعة فى الكويت فقد قدمت الحكومة للبنك قرضين طويلى الأجل : الأول بمبلغ ١٠٠ مليون دينار كويتى وبفائدة قدرها ٢.٥ ٪ سنويا والثانى بمبلغ ١٠٠ مليون دينار كويتى وبفائدة قدرها ٣٪ سنويا ، وقد تم تسديد ١٤ مليون دينار من أصل القرض الأول ، وفى عام ١٩٨٧ تم اعادة جدولة القرضين لمدة خمسة عشر عاما بفترة سماح مدتها خمس سنوات وبسعر فائدة ٢.٧ ٪ وفى عام ١٩٩٢ ونتيجة للظروف السائدة فى أعقاب تحرير الكويت ، تم اعادة جدولة القرضين ورسملة الفوائد المستحقة عليهما حتى تاريخ ١٩٩٢/٨/٣١ ليصبح رصيد القرضين بعد اعادة الجدولة ٢٠١ مليون دينار كويتى تدفع على أقساط نصف سنوية تبدأ من ٢٨ فبراير ١٩٩٧ وتنتهى فى ٢٠٠١/٨/٣١ وبفائدة قدرها ٢.٧٪ [١٧] .

ومن الجدول رقم (٣) والذى يوضح الأهمية النسبية لمصادر تمويل بنك الكويت الصناعى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٦ نلاحظ مايلى :

أ - زاد المركز المالى لبنك الكويت الصناعى من نحو ٦٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٩٨ مليون دينار عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو بلغ فى المتوسط نحو ٤٤ ٪ سنويا ويرجع ذلك الى حدوث زيادة كبيرة فى الودائع والحسابات الأخرى والتى زادت بمعدل نمو بلغ فى المتوسط نحو ٤٣٪ سنويا خلال نفس الفترة ، وقد وصلت الودائع الى أعلى قيمة لها عام ١٩٨٣ وبنسبة ٦٢ ٪ من المركز المالى للبنك فى نفس العام.

ويلاحظ أنه بعد عام ١٩٨٩ حدث تراجع كبير فى المركز المالى للبنك الصناعى ووصل الى أدنى قيمة له وهى ٢٩٠ مليون دينارعام ١٩٩٢ ، وذلك نتيجة للغزو العراقى للكويت والذى أدى إلى حدوث انخفاض كبير فى حجم الودائع والتى وصلت الى أدنى قيمة لها وهى ٣٩ مليون دينار

جدول رقم (٣)

الأهمية النسبية لمصادر تمويل بنك الكويت الصناعى

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٦

بالمليون دينار

السنة	حقوق المساهمين		ودائع وحسابات أخرى		قروض الحكومة		الاجمالى	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
١٩٧٥	١١	١٦,٠	٣٨	٥٥,٠	٢٠	٢٩,٠	٦٩	١٠٠
١٩٨٣	٣٤	٥,٩	٣٥٨	٦٢,٠	١٨٦	٣٢,١	٥٧٨	١٠٠
١٩٨٨	٤٤	٩,١	٢٥٥	٥٢,٦	١٨٦	٣٨,٣	٤٨٥	١٠٠
١٩٨٩	٤٦	٩,٢	٢٦٦	٥٣,٤	١٨٦	٣٧,٤	٤٩٨	١٠٠
١٩٩١	٤٧	١٤,٣	٩٦	٢٩,٢	١٨٦	٥٦,٥	٣٢٩	١٠٠
١٩٩٢	٥٠	١٧,٢	٣٩	١٣,٥	٢٠١	٦٩,٣	٢٩٠	١٠٠
١٩٩٤	٦٧	٢٠,٣	٦٢	١٨,٨	٢٠١	٦٠,٩	٣٣٠	١٠٠
١٩٩٦	٨٥	٢٤,٢	٦٥	١٨,٥	٢٠١	٥٧,٣	٣٥١	١٠٠

المصدر :

بنك الكويت الصناعى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .

كويتى وبنسبة ١٣ ٪ من اجمالى المركز المالى للبنك عام ١٩٩٢ . وبعد عام ١٩٩٢ وعودة الاستقرار المالى والاقتصادى للكويت أخذت الودائع فى الزيادة حتى وصلت الى ٦٥ مليون دينار عام ١٩٩٦ وبنسبة ١٨,٥ ٪ من اجمالى المركز المالى للبنك فى نفس العام .

ب - يتضح من الجدول أن حقوق المساهمين والتى تشمل رأس المال والاحتياطيات قد زادت من ١١ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٤٦ مليون دينار عام ١٩٨٩ وبنسبة ٩ ٪ فقط من إجمالى المركز المالى عام ١٩٨٩ ، كما بلغ معدل نمو حقوق المساهمين خلال نفس الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٩ نحو ٢٣٪ ، وهو يمثل نحو ٥٠ ٪ من معدل نمو الودائع خلال نفس الفترة . وبعد عام ١٩٨٩ استمرت حقوق المساهمين فى الزيادة ولكن بمعدلات اقل من المعدلات السابقة ، حيث بلغ معدل نموها السنوى نحو ١٢ ٪ خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٦ .

جـ - بالرغم من الزيادة فى حقوق المساهمين ، إلا أنها مازالت ضعيفة ولا تتناسب مع المهام الكبرى الملقاه على عاتق بنك الكويت الصناعى حيث شكلت نحو ٢٤ ٪ فقط من إجمالى المركز المالى للبنك عام ١٩٩٦ ، ولذلك يعتمد البنك بنسبة كبيرة على الودائع وايضا على القروض التى يحصل عليها من الحكومة والتى شكلت نحو ٥٧ ٪ من اجمالى المركز المالى للبنك عام ١٩٩٦ .

ولاشك ان ضعف الموارد التى فى حوزة البنك الصناعى ، يحد من الدور الذى يمكن أن يقوم به فى تمويل استثمارات التنمية الصناعية ، ولذلك فان زيادة رأسمال البنك من ناحية ووجود سوق مالية نشطة سوف يعمل على تنشيط الدور الذى يقوم به بنك الكويت الصناعى .

٣ - دور البنك فى النشاط الصناعى :

قام بنك الكويت الصناعى منذ انشائه أواخر عام ١٩٧٣ بالقيام بدور هام فى النشاط الصناعى الكويتى ، حيث عمل البنك على تدعيم الاتجاه نحو توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية من خلال دعمه للاستثمار الصناعى عن طريق دراسة السوق والترويج للمشروعات الصناعية وتمويلها بشروط ميسرة ... الخ . ونوضح فيما يلى دور بنك الكويت الصناعى فى ترويج المشروعات الجديدة وفى تمويل المشروعات الصناعية داخل وخارج الكويت .

دور بنك الكويت الصناعى فى ترويج المشروعات الصناعية :

عمل بنك الكويت الصناعى منذ انشائه على البحث عن الأفكار المتعلقة باقامة مشروعات صناعية متنوعة فى البلاد ويراعى البنك عند اختياره للمشاريع التى يعتزم القيام بترويجها المعايير

التالية [١٨] :

أ - توفر سوق محلى أو خليجى يستوعب منتجات المشروع المقترح ويكفى لقيام المشروع بالحجم الاقتصادى .

ب - توفر المواد الأولية محليا أو سهولة الحصول عليها من مصادرها فى الأسواق الخارجية.

جـ - استخدام أقل عدد ممكن من الأيدى العاملة والتركيز على المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية .

د - توفر الخدمات والمنافع العامة اللازمة للمشروع .

هـ - تحقيق الأرباح الكافية لنجاح المشروع اقتصاديا .

و - نقل وتطوير التكنولوجيا الحديثة .

ويحصل البنك الصناعى على مصدر فكرة المشروع الصناعى من احصائيات التجارة الخارجية أو من تقييم ودراسة الخطط التنموية فى الدولة أو من دراسة المواد الأولية والمواد المساعدة فى الكويت ودرجة توفرها ... الخ ، ثم يقوم البنك بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع. وبعد الانتهاء من هذه الدراسة يتقدم بنك الكويت الصناعى بصفته مروجا للمشروع الى الجهة المختصة وهى وزارة التجارة والصناعة للحصول على الترخيص الصناعى، وبعد الحصول على الترخيص يقوم البنك باتخاذ اجراءات تأسيس الشركة التى ستمتلك وتنفذ وتدير المشروع ، وعادة لاتزيد مساهمة البنك عن ٣٣ ٪ من رأسمال الشركة .

ويوضح الجدول رقم (٤) المشروعات الصناعية التى قام بنك الكويت الصناعى بترويجها ، وقد بلغ عدد هذه المشروعات سبعة كما بلغ اجمالى تكلفتها ٤٠.٣ مليون دينار واجمالى رؤوس اموالها ١٥.٩ مليون دينار ، كما تراوحت مساهمة البنك فى هذه المشروعات بين حد أدنى قدره ٢٢ ٪ وحد أقصى قدره ٣٣ ٪ من اجمالى رؤوس أموالها.

وقد اتجه نشاط البنك الترويجى مع نهاية عام ١٩٨٤ إلى المتابعة والإشراف على مساهماته فى الصناعات التحويلية المحلية ومحاولة إعادة هيكلة بعضها سواء من الناحية الفنية أو القوى البشرية ، بهدف ضمان سلامة هذه الاستثمارات وربحيتها . وتم اتخاذ الخطوات اللازمة لترويج بيع بعض المصانع بهدف نقلها فى النهاية إلى القطاع الخاص بعد ان نجحت فى تحقيق نتائج مالية جيدة. أما فى الحالات الخاصة التى تستدعى أن يقوم البنك بتحمل جزء من مسئولية إدارة بعض هذه المصانع ، فقد اتخذ على عاتقه إعادة تشكيل الهيكل الوظيفى فيها ، ووضع خطط الإنتاج

جدول رقم (٤)

المشروعات التى روجها ونفذها بنك الكويت الصناعى منذ إنشائه

م	اسم الشركة	سنة التأسيس	المنتجات	الطاقة الانتاجية السنوية	اجمالى تكلفة المشروع (الف دك)	رأس المال (الف دك)	نسبة مساهمة البنك٪
١	شركة الكويت لصناعة المواد	١٩٧٦	صوف زجاجى	٩,٥٠٠ طن	٩١٥٤	٢٦٥٠	٢٤
٢	شركة الخليج لصناعة الورق	١٩٧٧	ورق كرافت ورق خفيف	١٥,٠٠٠طن ٩,٠٠٠ طن	٩٠٧٠	٣٥٠٠	٣٣
٣	الشركة الكويتية لتصنيع وحدات تحلية مياه البحر	١٩٨٠	وحدات تحلية مياه	-	-	١٠٠٠	٢٥
٤	شركة تعبئة مياه الروضتين	١٩٨٠	مياه معدنيه	١٢ مليون زجاجة	١٩٥٧	٩٠٠	٣٠
٥	شركة الخليج لصناعة الزجاج	١٩٨٠	قنانى زجاجية	٣٣,٠٠٠طن	١٢٠٠٠	٤٢٥٠	٢٢
٦	الشركة الكويتية لطباعة الصفيح	١٩٨٣	صفيح مطبوع*	١٢,٠٠٠طن	١٦٠٠	٨٠٠	٣٣
٧	الشركة الكويتية لصناعة البطانيات	١٩٨٤	بطانيات اكليريك	٥٠٠,٠٠٠ طن	٦٥٠٠	٢٨٠٠	٣٠
	المجموع				٤٠٢٨١	١٥٩٠٠	

(*) لم ينفذ المشروع .

المصدر : بنك الكويت الصناعى ، ومسيرة الاقتصاد الكويتى فى عشرين عاما ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٢ .

والمبيعات ومتابعتها ضمانا لحسن الأداء .

الصعوبات والمشاكل التى واجهت البنك فى ترويج المشروعات الصناعية :

تعرض البنك فى مجال ترويج المشروعات للعديد من الصعوبات والمشاكل كان أهمها :

أ - عدم وجود استراتيجية واضحة للصناعة فى الكويت قد تؤدى الى إقامة مشاريع صناعية لا تحتاج لها البلاد أو إغفال الخوض فى إقامة مشاريع هامة قد تساعد على نمو وازدهار الاقتصاد الوطنى.

ب - النقص الحاصل فى إحصاءات التجارة الخارجية وإدماج العديد من السلع المستوردة تحت بند واحد مما يؤدى الى بذل الكثير من الوقت والجهد فى تحليل وتصنيف هذه البيانات.

جـ - عدم توفر المواد الأولية والمواد المساعدة محليا قد يؤدى فى كثير من الأحيان إلى توقف العديد من المشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية والفنية ، خاصة وأن بعض تلك المشاريع قد يعتمد فى جدواه على استهلاك كميات كبيرة من الكهرباء ، كمشروع درفلة الحديد الذى أمضى البنك فى دراسته نحو ثلاث سنوات ، ولم ينفذ لعدم موافقة الجهات الرسمية على توفير الطاقة الكهربائية له بأسعار تشجيعية.

د - عدم توفر العمالة الفنية الماهرة فى مختلف الصناعات مما يؤدى الى استقدام هذه العمالة من الخارج بأجور مرتفعة والنتيجة هى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض ربحية المشروع .

هـ - صغر حجم السوق المحلى بالنسبة لبعض المنتجات ، وضرورة اتجاه بعض المشاريع للتصدير وما قد يترتب عليه من مشاكل فى التسويق واختراق الأسواق المجاورة والعالمية.

سياسات وأداء البنك فى مجال التمويل الصناعى الكويتى :

يقوم البنك بتمويل المشاريع الجديدة والمشاريع القائمة بغرض التوسع عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية أو اضافة منتجات جديدة أو استبدال آلات مستهلكة ، فضلا عن تقديم بعض القروض للمشروعات القائمة بغرض تدعيم هيكلها المالى إذا تبين أنها تواجه بعض الصعوبات المالية المؤقتة. ويقوم البنك بتمويل المشاريع إما على شكل قروض أو مساهمات فى رأس المال.

والمعيار الرئيسى المتبع لقبول أو رفض طلب الحصول على قرض صناعى هو تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشروع ، ومن ثم قدرته على خدمة ديونه على نحو مناسب فى ظروف المنافسة العادية

فى الكويت ، ودون الاعتداد عند دراسة المشروع ، بوجود أو احتمال وجود أية حماية جمركية لمنتجاته ، مع الأخذ فى الاعتبار قدرة المشروع على تسديد إجمالى المديونية القائمة والجديدة.

ويفرض البنك على القروض الصناعية المقدمة للمشاريع الصناعية الجديدة سعرا أساسيا للفائدة يبلغ ٥ ٪ سنويا ، وترتفع الفائدة الى ٦ ٪ سنويا بالنسبة للمشاريع الصناعية القائمة فى حال التوسعة أو استبدال آلات مستهلكة . وإذا تأخر المقترض عن تسديد المبالغ المستحقة عليه فى المواعيد المحددة ، تسرى على هذه المبالغ المستحقة فائدة تأخيرية بواقع ٩٪ أو بواقع ٢.٥٪ زيادة على سعر الخصم المحدد والمعلن من بنك الكويت المركزى ، أى من هاتين النسبتين اقل ، وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد [١٩].

ويمنح البنك فترة سماح لقروضه تشمل فترة الانشاء مضافا اليها نحو ١٢ شهرا من تاريخ بدء الانتاج المتوقع . وتعتبر هذه الفترة ضرورية لاتاحة الفرصة للمشروع للتغلب على مشاكل بداية الانتاج وتوفير النقد الكافى لتشغيل المشروع.

وبدراسة دور البنك الصناعى فى تمويل التنمية الصناعية الكويتية منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٦ نلاحظ مايلى :

أ - بلغ عدد المشروعات التى ساهم البنك فى تمويلها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٦ وكما يتضح من الجدول رقم (٥) ٥٠٤ مشروعات صناعية، بلغت تكلفتها الاجمالية نحو ٧٧٧ مليون دينار كويتى ، وقام البنك الصناعى بتوفير تمويل لها قدره نحو ٣٩٦ مليون دينار وبنسبة ٥١ ٪ من اجمالى تكاليف هذه المشروعات .

ب - اتسم توزيع قروض البنك على الصناعات المختلفة ، بقدر من عدم التوازن ، فقد حصلت صناعات مواد البناء والمنتجات المعدنية الهندسية والغذائية والمشروبات والمنتجات الكيماوية على نحو ٧٠ ٪ من اجمالى القروض خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٦ ، بينما حصلت باقى الصناعات على نحو ٣٠٪ فقط خلال نفس الفترة.

جـ - زادت الأهمية النسبية للقروض الصناعية التى يقدمها بنك الكويت الصناعى وكما يتضح من الجدول رقم (٦) ابتداء من عام ١٩٧٥ حتى وصلت الى اقصى نسبة لها وهى ٢٤.٨ ٪ عام ١٩٨٤ ، وهى مرحلة الانتعاش فى الاقتصاد الكويتى والناتج عن ارتفاع أسعار البترول ، وبعد عام ١٩٨٤ أخذت الأهمية النسبية للقروض الصناعية فى الانخفاض حتى وصلت الى أدنى نسبة لها

جدول رقم (٥)

متراكم التزام البنك بالقروض الصناعية

خلال الفترة من عام ١٩٧٤ - ١٩٩٦

حسب النشاط الصناعى

بالألف دينار

الصناعة	عدد	التكلفة الاجمالية	القروض الصناعية	النصيب النسبى
مواد البناء	٩٨	١٦٣,٣٩٦	٨٣,٢٦٧	٢١,٠٠
المنتجات المعدنية الهندسية	٨٧	١٣٠,٨٩٥	٦٢,٤٤٢	١٥,٧٥
الغذائية والمشروبات	٦٢	١٤٢,٥٣٧	٧٠,٦٩٧	١٧,٨٤
الاثاث	٣٦	٢٣,٨٣٨	١١,٢٠٠	٢,٨٣
الخدمات البحرية والنفطية	١٨	٧٠,٠٧١	٣٧,٠٠٠	٩,٣٣
المنتجات الكيماوية	٨٦	١١٤,٨٦٦	٧٥,٨٣٢	١٤,٥٩
الورق ومنتجاته	٤٢	٤٨,٨١٧	٢٩,٣٩٢	٧,٤٢
الطباعة	٣٧	٤٥,٣٨٥	٢٤,٥٨٥	٦,٢٠
الغزل والنسيج	١٣	١٤,٠٠٢	٦,٥٣٢	١,٦٥
صناعات اخرى	٢٥	٢٣,٠١٣	١٣,٤٣٠	٣,٣٩
اجمالى	٥٠٤	٧٧٦,٨٢٠	٤١٤,٣٧٧	١٠٠

المصدر :

بنك الكويت الصناعى ، التقرير السنوى ١٩٩٦ ، ص ٥٧ .

وهى ١٠٠ ٪ عام ١٩٩١ ، ويرجع ذلك الى تأثر الاقتصاد الكويتى بعدة مشاكل أهمها انخفاض أسعار البترول والحرب العراقية الايرانية والغزو العراقى للكويت ، ولكن ابتداء من عام ١٩٩٢ أخذت الأهمية النسبية للقروض الصناعية فى التزايد حتى وصلت الى نحو ٦ ٪ عام ١٩٩٦ وذلك بعد تحرير الكويت والعمل على علاج المشاكل المترتبة على الغزو العراقى للكويت.

د - احتلت الاستثمارات المركز الأول بين استخدامات بنك الكويت الصناعى ، حيث بلغ متوسط نسبتها نحو ٨٤ ٪ من أصول البنك خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٦. وقد كان الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات فى أنشطة غير صناعية ، فمثلا بلغت نسبة الاستثمارات فى أذونات الخزانة وسندات الخزانة الكويتية وسندات الديون الحكومية والايداعات لدى البنوك نحو ٨٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات عام ١٩٩٦ ، بينما بلغت نسبة المساهمة المالية فى المشروعات الصناعية نحو ٣ ٪ فقط فى نفس العام[٢٠].

هـ - كان دور البنك فى تمويل المشروعات الصناعية محدودا للغاية بالرغم من أنه المؤسسة المصرفية الوحيدة المتخصصة فى اعطاء القروض متوسطة وطويلة الأجل للقطاع الصناعى ، فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للقروض الصناعية بالنسبة لإجمالى الأصول خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٦ نحو ١١.٦ ٪ وهى نسبة منخفضة للغاية، وهذا يعنى أن نحو ٨٨ ٪ من الموارد المتاحة للبنك تذهب لأغراض أخرى بخلاف التنمية الصناعية وهو الغرض الأساسى الذى انشىء البنك من أجله.

و - لا تمثل القروض الصناعية التى قدمها بنك الكويت الصناعى ، الا نسبة ضئيلة من اجمالى القروض الصناعية التى قدمها الجهاز المصرفى الكويتى ، فمثلا وصلت نسبة القروض الصناعية التى قدمها البنك الصناعى الى اجمالى القروض التى قدمها الجهاز المصرفى عام ١٩٩٦ نحو ٩.٧ ٪ وهى أعلى نسبة حققها البنك الصناعى فى التسعينات ، وهو أمر يثير الدهشة والتساؤل ، فقد كان من المتوقع من البنك الصناعى الكويتى وبحكم تخصصه فى الاقراض الصناعى ان يضع الصناعة على رأس أولوياته ، ولكن الواقع جاء على عكس التوقعات.

وقد يرجع ذلك الى ان المشروعات الصناعية الكويتية تفضل الاقتراض من البنوك التجارية عن التعامل مع البنك الصناعى ، أو الى الصعوبات التى واجهت البنك فى ترويج المشروعات والتى سبق الاشارة اليها وكذلك المنافسة الشديدة من قبل البنوك التجارية الكويتية والتى تعمل على تقديم خدمات مصرفية متكاملة فى ظل التطور نحو البنوك الشاملة ، بما يعطيها ميزة تنافسية . هذا بالاضافة الى وجود عدد كبير لفروع البنوك التجارية وانتشارها فى جميع مناطق الكويت وأيضا

جدول رقم (٦)

تطور اصول (استخدامات) بنك الكويت الصناعى

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٦

بالألف دينار

السنة	نقد وحساب جارى		استثمارات		قروض صناعية		اراضى ومبانى		اصول أخرى		الاجمالى
		٪		٪		٪		٪		٪	
١٩٧٥	٢٤٧	٠,٤	٦٦٢٨٨	٩٥,٥	٢٦٧٣	٣,٨	-	-	٢٢٣	٠,٣	٦٩٤٣١
١٩٨٠	٥٣٣	٠,١	٣٢٥٠٥٦	٧٤,٩	٨٨١٩٤	٢٠,٣	٨٤٨٣	٢,٠	١١٦٨٩	٢,٧	٤٣٣٩٥٥
١٩٨٣	١٠٣١	٠,٢	٤٢١٩٣٣	٧٣,٠	١٢٥٩٣٢	٢١,٨	١٤٤٦٩	٢,٥	١٤٢٩٠	٢,٥	٥٧٧٦٥٥
١٩٨٤	٩٠٩	٠,٢	٣٨٨٥٢٥	٦٩	١٣٩٥٠٢	٢٤,٨	٢٤٨٢١	٢,٦	١٩١٩٩	٣,٤	٥٧٢٩٥٦
١٩٨٥	١١٨٢	٠,٢	٤١٣٨٨٥	٧٠,٥	١٣٧٤٦٤	٢٣,٤	١٤١٨١	٢,٤	٢٠٤٨٦	٣,٥	٥٨٧١٩٨
١٩٨٩	٨٧٥	٠,٢	٣٥٤٢٣٣	٧٠,٩	١١٥٠٨٠	٢٣,١	١١٠٠٧	٢,٢	١٨١٣١	٣,٦	٤٩٩٣٢٦
١٩٩١	١٣٧٦	٠,٤	٣١٦٤٧٥	٩٥,٧	١٣٢	٠,١	١٠٠٦٧	٣,٠	٢٦٧٩	٠,٨	٣٣٠٧٢٩
١٩٩٢	١٠٦٤	٠,٤	٢٧٣٥٣٢	٩٤,٢	٢٤٤٢	٠,٨	٩٥٧٤	٣,٣	٣٨٧٢	١,٣	٢٩٠٤٨٤
١٩٩٣	١٦١٩	٠,٥	٣١٦٤٨٧	٩٤,٤	٦٤٠٨	١,٩	٩١٠٤	٢,٧	١٦٧٠	٠,٥	٣٣٥٢٨٨
١٩٩٤	١٤١٧	٠,٤	٣٠٧٨٩٧	٩٣,٣	١٠٢٠٦	٣,١	٨٦٣٤	٢,٦	١٩٥٠	٠,٦	٣٣٠١٠٤
١٩٩٥	١٦٤٣	٠,٥	٣١٠٨٣٠	٩١,٦	١٥٢٢٩	٤,٥	٨١٦٤	٢,٤	٣٤١١	١,٠	٣٣٩٢٧٧
١٩٩٦	٩٩٩	٠,٣	٣١٨٢٢٨	٩٠,٧	٢١٧٧٩	٦,٢	٦٧٥٥	١,٩	٣١٦١	١,٠	٣٥٠٩٢٢
المتوسط		٠,٣		٨٤,٥		١١,٢		٢,٣		١,٨	

المصدر : بنك الكويت الصناعى ومسيرة الاقتصاد الكويتى فى عشرين عاما ١٩٧٤ - ١٩٩٤، بنك الكويت الصناعى ، ١٩٩٥ ، ص ٤٤ جدول رقم (١-١) ، بنك الكويت الصناعى ، التقرير السنوى ١٩٩٦ ، ص ٦٩ .

كبر حجم أرصدة الحسابات الجارية التى لايحصل أصحابها على فوائد لاسباب دينية مما يعطى البنوك التجارية ميزة تنافسية كبيرة .

ومهما كان الأمر فان هذا الموقف يكشف عن سلبية غير مرغوب فيها من جانب البنك الصناعى بالنسبة لقطاع الصناعة ، ومن ثم فهو مطالب بالتخلى عنها وتبنى سياسة أكثر ايجابية نحو هذا القطاع الهام فى الاقتصاد القومى الكويتى.

ز - أولى بنك الكويت الصناعى فى مجال تمويل المشروعات الصناعية خارج الكويت اهتماما خاصا بتمويل المشروعات الصناعية فى منطقة الخليج وخاصة المشروعات التى تنطوى على مساهمات كويتية ، ومن هذه المشروعات شركة التنمية الزراعية فى دولة الامارات العربية المتحدة، وقد بلغ اجمالى القروض التى قدمها البنك للشركة نحو ٢.٧ مليون دينار ، كما منح البنك شركة صناعة مواد البناء فى سلطنة عمان قرضا بمبلغ ٢.٤ مليون دينار كويتى ، هذا بالإضافة الى تقديم قرض لشركة الشارقة والكويت للصناعة فى دولة الأمارات قيمته ١.٢٥ مليون دينار كويتى[٢١].

رابعا : النتائج والتوصيات :

تهدف هذه الدراسة كما سبق القول إلى توضيح الدور الذى قام به الجهاز المصرفى بصفة عامة والبنك الصناعى بصفة خاصة فى تمويل وتطوير الصناعة الكويتية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٦.

وقد لاحظنا أن البنوك المحلية الكويتية ، قامت بدور كبير فى النشاط الاقتصادى الكويتى، حيث ساهمت هذه البنوك فى اجتذاب المزيد من المدخرات، كما منحت المزيد من التسهيلات الائتمانية ولكن بمعدلات اختلفت باختلاف حالة النشاط الاقتصادى ، ففى فترة التوسع وهى فترة السبعينات زادت التسهيلات الائتمانية بمعدلات عالية ولكن هذه المعدلات تراجعت فى الثمانينات بسبب ركود الاقتصاد الكويتى الناتج عن انخفاض أسعار البترول والحرب العراقية الايرانية وأزمة سوق الأوراق المالية ، وفى بداية التسعينات تأثر معدل زيادة التسهيلات الائتمانية بالغزو العراقى للكويت، ولكن الثقة فى الجهاز المصرفى الكويتى قد عادت الى ما كانت عليه قبل الغزو نتيجة للسياسات الاقتصادية التى اتبعتها الحكومة والبنك المركزى والتى أعادت الثقة فى الاقتصاد الكويتى من خلال استقرار أسعار الصرف وتوفر السيولة الكافية لدى البنوك التجارية بالإضافة الى قيام الحكومة بوضع حلول جذرية للقروض مستحقة السداد للبنوك التجارية.

كما قامت البنوك الكويتية بتأسيس اعداد كبيرة من الفروع المصرفية ، الأمر الذى أدى الى

نشر الوعى المصرفى فى الكويت.

وبالرغم من أهمية الدور الذى قام ولايزال يقوم به الجهاز المصرفى الكويتى فى النشاط الاقتصادى ، إلا أنه يوجد بعض القصور فى طبيعة عمل وفعالية هذا الجهاز، حيث نجد ان القدر الأكبر من القروض التى منحتها البنوك المحلية الكويتية كان موجها نحو قطاعات غير سلعية مثل التجارة والتسهيلات الشخصية بينما لم تحصل القطاعات السلعية مثل الصناعة والزراعة الاعلى نسبة ضئيلة للغاية من هذه القروض ، كذلك استمرت هذه البنوك فى توظيف نسبة كبيرة من مواردها فى الخارج وذلك على حساب الاستثمارات المحلية الكويتية ، هذا بالإضافة الى معاناة هذه البنوك من بعض المشاكل التى تضعف من قدرتها على تقديم الخدمات المصرفية المستحدثة .

اما بالنسبة لبنك الكويت الصناعى ، والذى يعتبر كما سبق ان ذكرنا المؤسسة المصرفية الوحيدة المتخصصة فى تمويل القطاع الصناعى ، فنجد أنه وبالرغم من قيامه بالترويج لبعض المشروعات الصناعية وتوفير التمويل لها ولبعض المشروعات الصناعية الأخرى ، الا أن دوره كان محدودا للغاية ولم يستثمر الا نحو ١٢ ٪ من موارده فى تقديم القروض للقطاع الصناعى ، كما ان قروضه لم تمثل الا نسبة ضئيلة من اجمالى القروض الصناعية التى منحها الجهاز المصرفى الكويتى فى مجموعه ، هذا بالإضافة إلى أن مساهماته المالية فى المشروعات الصناعية ضئيلة ، بلغت نحو ٣٪ فقط من اجمالى استخداماته عام ١٩٩٦ .

لذلك نرى أن البنوك المحلية الكويتية لكى تعالج مشاكلها وتواكب التطورات المصرفية الحديثة يجب أن تعمل على كبر حجمها من خلال الاندماج أو زيادة رأسمالها وكذلك تحسين مهاراتها البشرية والتكنولوجية ، وان تتوسع فى تمويلها للعمليات المصرفية غير التقليدية فى الكويت ومنطقة الخليج مثل تمويل انشاء الشركات والاندماجات والخصخصة وإدارة الاستثمارات وخدمات الاستشارة المالية واصدار الأوراق المالية والاتجار فيها وتوريق القروض المصرفية وممارسة نشاط التمويل التأجيرى. وقد يتطلب تحقيق ذلك حدوث تعديلات تشريعية تمكن هذه البنوك من القيام بهذه الأنشطة.

وبالنسبة لبنك الكويت الصناعى ، نجد أنه ولكى يقوم بدوره المطلوب فى تمويل التنمية الصناعية فان الأمر يتطلب مايلى :

١- حدوث تطوير شامل يتناول هيكل البنك وموارده وسياساته وأساليب ادارتها حتى يمكن

ان يساهم بشكل أكثر جدية فى تمويل التنمية الصناعية فى الكويت.

٢- ضرورة تعزيز الموارد الداخلية للبنك من خلال رأس المال المدفوع مع العمل على تعزيز موارده الخارجية من خلال العمل على زيادة ودائع المدخرين لدى البنك.

٣- ضرورة التوسع فى عملياته الاستثمارية وخاصة مساهمته فى إنشاء المشروعات الصناعية وذلك من اجل تحفيز القطاع الخاص على الدخول فى استثمارات القطاع الصناعى وصولا الى ايجاد أسس قوية لنهضة صناعية فى المستقبل.

٤- زيادة الاهتمام بالقروض المخصصة للتكوين الرأسمالى الثابت فى القطاع الصناعى بهدف توفير أحد مستلزمات الانطلاق لهذا القطاع .

٥- العمل على تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية ، حيث تتمثل رسالة البنك فى تأسيس هذه المشروعات فى أماكن الاستيطان المقترحة لتشكل فى المدى الطويل قاعدة قوية لجذب النشاط الاقتصادى إلى تلك المناطق . ويظل الهدف النهائى من وراء تأسيس هذه المشروعات هو تمليكها لصغار المستثمرين والخريجين والحرفيين . ويتم البيع بطبيعة الحال بالتقسيط على آجال طويلة. وقد يقوم البنك أيضا بعمليات البيع التأجيرى الى جانب النشاط الاقراضى المعتاد.

المراجـــع

١- حصة البحر ، بنك الكويت المركزى ، دراسة تاريخية ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص٣٩.

٢- بنك الكويت المركزى ، قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ فى شأن النقد وبنك الكويت المركزى وتنظيم المهنة المصرفية ، ص ٤١ - ٤٢ .

٣ - بنك الكويت المركزى ، أضواء على السياسة النقدية فى الاقتصاد الكويتى، الكويت، ١٩٩٢، ص ١٥٥.

٤- بنك الكويت الصناعى، بنك الكويت الصناعى ومسيرة الاقتصاد الكويتى فى عشرين عاما ١٩٧٤ - ١٩٩٤، الكويت، ١٩٩٥ ، ص ٢٨٩ .

٥- البنك المركزى الكويتى ، التقرير الاقتصادى السنوى ، النشرة الاحصائية الفصلية ، أعداد مختلفة .

٦- National Bank of Kuwait, Economic and Financial Quarterly, 1996, P. 14.

٧ - انظر فى ذلك :

- كلمة محافظ بنك الكويت المركزى فى افتتاح مؤتمر العمل المصرفى الخليجى فى

التسعينات المنعقد فى الكويت خلال الفترة ٢٢ - ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤ .

- خالد محمد الفايز ، **التطورات الدولية وانعكاساتها على المصارف الخليجية** ،الكويت، ١٩٩٤ ، ص ١١ - ١٢ .

٨ - بنك الكويت الصناعى ومسيرة الاقتصاد الكويتى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣١٠.

٩ - المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

١٠- بنك الكويت المركزى ، **التقرير الاقتصادى** ، ١٩٩٥ ، ص ٧٤.

١١- بنك الكويت المركزى ، **النشرة الاحصائية الفصلية** ، اكتوبر - ديسمبر ١٩٩٦، المجلد ٢٢ ، العدد ٤ ، إدارة البحوث الاقتصادية ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص ٣٢-٣٣.

١٢- وزارة التخطيط ، **الأطار العام لمشروع الخطة الانمائية للسنوات الخمس (١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩)** ، أبريل ١٩٩٥ ، ص ٩٢ .

١٣- بنك الكويت الصناعى ، **التقرير السنوى** ، الكويت ، ١٩٩٦ ، ص ٥١ .

١٤- انظر فى ذلك :

- Paul. M Horvitz. " **Monetary Policy and The Financial System** " Prentice - Hall, U.S, 1979, pp. 307-314.

- Lawrence, S.Ritter and William, L.Silber, **Principles of Money , Banking and Financial Markets,** New York, 1983, Chapter 6.

١٥- أنظر فى ذلك :

- كمال أحمد عسكر ، **بيئة الاستثمار الصناعى فى الكويت** ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

- فرج عزت ، **النقود والبنوك** ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ٢٤٨ - ٢٥٦.

١٦- بنك الكويت الصناعى ، **دليل المنشآت الصناعية التى وافق بنك الكويت الصناعى على تمويلها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٤** ، الأصدار الثانى ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ٦ .

١٧ - بنك الكويت الصناعى ومسيرة الاقتصاد الكويتى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٦.

١٨ - **المرجع السابق** ، ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

١٩ - **المرجع السابق** ، ص ٣٧٦ .

٢٠ - بنك الكويت الصناعى ، **التقرير السنوى** ، ١٩٩٦ ، الكويت ، ص ٧٥ .

٢١ - بنك الكويت الصناعى ومسيرة الاقتصاد الكويتى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣٨٤.